ياسامعين الصوت

بطاقة سكن

شكر الصالحي

اين ما تولي وجهك ويقودك حظك العاثر إلى مراجعة أية دائرة حكومية فثمة من يطالبك بإبراز (بطاقة السكن)الصادرة عن مركز المعلومات في مدينتك، وبطاقة السكن هذه لا يمكنك الحصول عليها إلا بعد معاناة طويلة بين مكاتب الاستنساخ ومختار المحلة وقائمقامية المركز الذي تتبعه إداريا وبين وعود ومساومات تمتد لما لايقل عن ثلاثين يوما في أحسن الأحوال، وتفرح كثيرا للامساك بخاتم سليمان ولكن بطاقة السكن هذه لا تكتفي لإثبات مواطنتك الصالحة إلا بعد جلب تأييد السكن الصادر من المختار والمصادق عليه من القائمقام أو مدير الناحية، وتسال نفسك عن جدوى حصولك على بطاقة السكن، وهي لا تغنيك عن المختار وتاييده، أقول هذا بعد ان خضت شخصيا ماراثون الحصول على هذا الوثيقة الستراتيجية!!

وقاكم الله من شرور مراجعاتها المكوكية، فقد أنفقت لأجلها ما يقارب من عشرين ألف دينار – وانا المتقاعد- الذي زاد راتبه الشهري بمقدار عشرة الاف دينار فاجور التكسيات واستنساخ هويات الأحوال المدنية ورسوم الإصدار جعلتني أفكر بطريقة مختلفة (قد) لا تروق لمبتكري هذه البطاقة التي أصبحت عبئا يثقل كاهل المواطن الفقير الذي لا يملك شروى نقير، ورايت من باب مد يد العون للمواطن الراغب بالحصول على بطاقة السكن، ان تبادر الجهات المعنية بوضع جدول زمني لمراجعة المواطنين الى مراكز المعلومات وفق حروف أسمائهم الهجائية، وان تستعيض دوائر الدولة بواحدة من (المصيبتين)، اما تاييد المختار او بطاقة السكن وبذلك نوفر للمواطن وقتا مناسبا يجنبه ذل المراجعات المهينة والنفقات الباهظة التي ما عادت تتوفر بيسر وسهولة ولكي نضمن للجميع فرصة الرغبة في الحصول على مثل هذه الوثائق المطلوبة بطرق لا تدعو المواطن الى سلوك ما لا نرتضيه له من إفساد الذمم والمساومة تحت الطاولات كما يقال، ان الدول المتقدمة تسعى لتنظيم حياة مواطنيها وتقديم الخدمات لهم وهذا هدف نبيل بحد ذاته وهو ما نتمناه لدولتنا في هذه الظروف الصعبة، ونحن مع كل ما يعيد الحياة الى سياقاتها الاعتيادية ولكن وفق تصورات وتوجهات وإجراءات تضمن الاحترام والتخطيط المدروس لاعادة صياغة المجتمع العراقي بعيدا عن الروتين القاتل وهدر المال والوقت في سبيل الحصول على اية وثيقة رسمية لتمشية معاملات المواطنين، فهل يستمر هذا العناء الذي يكابده المواطن للحصول على بطاقة السكن التي صارت مثار تندر المواطنين وسخريتهم في مجالسهم الخاصة.. اغيثونا مأجورين يرحمكم من في السماء...

فهل يستمر هذا العناء الذي يكابده المواطن للحصول على بطاقة السكن التي صارت مثار تندر المواطنين وسخريتهم في مجالسهم الخاصة..

قضية ومسؤول

مشكلة شوارع وازقة البتاويين

بغداد- كريم الحمداني

وصل العديد من الشكاوى من المواطنين سكنة محلة ١٠١ البتاويين بخصوص ماتعانيه شوارعها وازقتها من كثرة الحفريات التي تركت من دون ردم وصار من الصعوبة السير عليها طرحنا هذه القضية على مدير اعلام دائرة بلدية الرصافة الذي اجاب: تشهد محلة ١٠١ البتاويين حاليا حملة كبرى لتحديث مجاري الامطار والصرف الصحي تنفذها كوادردائرة ماء ومجاري بغداد وتشمل ابدال الشبكات المتاكلة بسبب تقادم الزمن وتقوية ضخ ماء الاسالة لخدمة هذه المنطقة التي تعتبر قلب بغداد والاعمال ماتزال تجري في اكثر من مكان لانجازها وفق مامخطط لها من حيث الكفاءة والزمن والتي من المؤمل انجازها قريبا.

❖ وماذا عن اعمال الاكساء؟

– قال: ذلك من اختصاص دائرتنا ولكن في الوقت الحاضر لانستطيع المباشرة بالاكساء من دون ان تنجز دائرة ماء بغداد اعمالها ورفع الياتها من تلك الشوارع والازقة بعدها سنباشر عملية الاكساء ووضع قوالب الار صفة وفق خطة كانت قد اعدتها دائرة بلدية الرصافة من قبل الكادر الهندسي والفني فيها باشراف مباشر من قيل مدير العام لدائرة والتي تتضمن فضلا عن عملية الاكساء رصف الارصفة بالبلوك المقرنص الملون المستورد والتي باشرناها في شارع السعدون بدءا من ساحة التحرير وصبغ الارصفة وزرع الجزرات الوسطية بالاشجار وشتلها بالزهور المختلفة ، العمل يتواصل في اعمار حديقة الامة وتسييجها بسياج حديث من الطابوق واضافة منشآت جديدة واماكن لاستراحة رواد هذه الحديقة العريقة وادامة نصب الام وجدارية فائق حسن وتشغيل النافورة تحت نصب الحرية وتنظيم مداخل نفق التحرير الذي تسعى امانة بغداد الى اعادته الى سابق عهده.

❖ وماذا عن تطوير ساحة الاندلس؟

– بذلت دائرة بلدية الرصافة جهودا كبيرة في تطوير واظهار ساحة الاندلس بالمظهر اللائق الذي يتناسب واهميتها من تنظيمها وزراعتها وتأثيثها وانارتها كذلك شارع النضال الجزء المتعلق بمسؤليتنا حيث تم اكساؤه من جديد وعمل رصيف تم رصفه بالبلوك الملون ومواصلة العمل في الحديقة التي تقع امام كنيسة السبتيين بعد كانت مكانا لالقاء مخلفات العمل والانقاض وبعد أن ازالة السياج الترابي امام فندق السدير والذي كان يعيق عملنا يواصل قسم النظافة المسؤول تنظيف وتنظيم المكان الذي يحتل جزءاً مهماً من ساحة الاندلس.

❖ وماذا عن الاعمال الاخرى؟

– قال صبري: انجزنا الكثير من مشروع متنزه شارع ابي نواس والذي يبدأ من ثانوية العقيدة وصولا الى مديرية مرور الرصافة حيث تمت اعادة زراعة الاشجار وزرع الارضيات بالثيل وشتل الزهور في كل مكان ونصب العاب الاطفال واماكن لراحة العوائل واعادة افتتاح مطاعم الاسماك والمقاهي والاكشاك لبيع الاكلات السريعة والمرطبات وقد بدأت الحركة تدب في هذا الشارع بعد اعادة افتتاحه بالتدريج.

تقرير

اصحاب سيارات الاجرة والمواطن

بغداد/ المدى

التعامل مع جمهور المواطنين في اي مرفق من مرافق الحياة يحتاج الى ثقافة ودراية ولو بحدودها الدنيا وبعكسه فان المتعاملين يقعون في مشاكل عديدة وردود افعال قد تكون اكثر مما نقدر. ذلك ما حضر في ذهني وانا استمع الى حوار دار بين سائق (سيارة كيا) تعمل بين مدينة الصدر والباب الشرقي. عند انطلاقها سأل السائق بعض ركابها عن مقدار الاجرة افاجابهم (الف) دينار.رجل ستيني اعترض على سعر الاجرة ورد انهم سينزلون عند منتصف المسافة بسبب الحواجز الامنية .رد السائق بعد ان مال بسيارته جانبا للتوقف بالقول (اللي ما يعجبه ينزل !!) وصمت هدير محركها. ويتهم الركاب اصحاب الكيات بسوء التعامل مع الناس واخذ الاجرة من دون استحقاق وعن ذلك يقول سعد طالب يدرس في معهد التكنولوجيا : اصحاب الكيات اضافوا الى الصعوبات اليومية التي تجابهنا في الطريق صعوبات اخرى متمثلة بالتصرفات التي لاتلقى القبول وفرض اسعار اجرة كيفية كذلك فرض الاستماع الى مذياع السيارة اتمنى ان يصار الى الاعتماد الى تنظيم الكراجات ومراقبة سلوك البعض من الذين قد يسيئون الى هذه المهنة الحيوية والتي لها مساس بحياة المواطن اليومية.

اما تحسين باقر ويعمل في وظيفة رسمية فيفيدنا بالقول : الاخوة اصحاب الكيات استفادوا من ازمات الوقود التي مر بها البلد وسمحوا لانفسهم فرض ما يريدون من الاجرة على المواطن شاء ام ابى وما نلاحظه ان هذه الشريحة صار اغلب الشباب يزاولها وحتى صغار السن لذلك ترى الفوضى وعدم الاستقرار في الخطوط وعلى حد علمي ان الاغلبية منهم لا يملكون اجازة سوق لكن برغم ذلك يقودون سياراتهم في الشوارع ليل نهار ويأتمنون على حياة المواطن الذي لايجد من بد في استخدام سياراتهم للتنقل ومن الملاحظ وهذا شيء لايفوتنا ذكره انهم غير ملتزمين بقوانين المرور وان غياب الشرطي من الشارع يعني لهم مع الاسف غياب الدولة والقانون وهذا شيء خطر نحن بحاجة الى توعية وثقافة ليكون الشارع سالكا من دون مشاكل من زحام وكلمات متبادلة بين السائق والراكب اقل ما يمكن وصفها بانها غير ودية.

اما ام نورس وتعمل موظفة في المجلس البلدي فتقول مشكلة النقل لدينا اكبر من السائق وسيارته ونوعيتها والاجرة التي يتقاضاها مايهم هو ان نجد من ينافس قطاع النقل الخاص لكي نحد من الغلاء في ما يفرض من اجور على الركاب هذا جانب والجانب الاخر ان المواطن صار ضحية اصحاب السيارات ممن لا يراعون الظروف او يريدون الاثراء السريع على حساب الاخرين دونما وازع باعتقادي القانون والتنظيم لساحات الوقوف في مناطق ضواحي العاصمة ودورات التثقيف في التعامل يمكن لها ان تخفف من ذلك في الاقل وبالمناسبة ان هيئة النقل الخاص التابعة لوزارة النقل اقتصر عملها على حد علمي على تاجير الكراجات والساحات وتسلم الاموال اما المواطن فتركته يخوض المعمه وحده المكلفون بجباية الدخول والخروج الى الكراجات لا عمل لهم غير تسلم مبلغ الضريبة فقط ..وليس هناك من يقف الى جانب المواطن فيما ا ذا فرض صاحب السيارة عليه بما لا يرغب ..نتمنى ان تكون هناك رقابة وتسعيرة ثابتة وان يحسن السائق من استقبال المواطنين بالطيبة التي عرفناها عن شعبنا لا ان يزيد في معاناته معاناة أخرى.

ردود واجابات

الى / صحيفة المدى الغراء

م/ايضاح

اشارة الى ما نشرته صحيفتكم الغراء بعددها ذي الرقم ١١٩٢ في ٢٠٠٨/٤/٧ تحت عنوان (القطاع الخاص ..مشكلة بلا حل) نود ايضاحخ مايلي :

ان شركات القطاع المختلط وشركات القطاع الخاص يحكمها قانونان رئيسيان هما(قانون الشركات وقانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط) وان ما يميز القطاع المختلط عن اللقطاع الخاص هو حصوله بموجب القانون على قدر اكبر من الامتيازات والاعفاءات والدولة تساهم في رأس مال الشركات المختلطة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ مقارنة بنسبة تقل عن ذلك في الشركات المساهمة الخاصة وفيما يتعلق برواتب ومزايا المنتسبين فانها تدرس في مجلس ادارة الشركة وتصادق ويتم اقرارها في هيئتها العامة وضمن حدود القدرة المالية للشركة المعنية اما بالنسبة للقطاع العام والشركات الحكومية التي تتبع قانون الشركات العامة فهي تحدد من قبل الدولة مركزيا لانها مملوكة للدولة بالكامل وبالنسبة للشركات المساهمة (الخاصة والمختلطة) فلكل منها مجلس ادارة يتم انتخابه من قبل الهيئة العامة للشركة لكل دورة انتخابية (ثلاث سنوات)كما يتم تعيين ممثلي القطاع العام في المجلس من قبل وزير الجهة القطاعية او وكيل الوزارة المختص وعلى وفق قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل والذي مرجعيته وزارة التجارة –دائرة تسجيل الشركات علما ان ممثلي القطاع في مجالس الادارة يمثلون وزارة الصناعة والوزارات التمويلية التي تساهم براسمال الى جانب القطاع الخاص وهم موظفون في القطاع العام ومن ذوي الخبرة والبعض منهم بدرجة مدير عام لذلاك فان ما ورد بالمقال بان هذه الشركات تدار من قبل حملة الشهادات المشكوك بامرها كلام غير دقيق بالمرة علما بان نقابة العمال لم تعد ممثلة في مجالس الادارات لشركات القطاع المختلط بموجب تعديلا سلطة الائتلاف المؤقتة على قانون الشركات رقم ٢١ لعام ١٩٩٧ وان هذه الشركات خاضعة لرقابة ديوان الرقابة المالية ولابد من الاشارة الى ان القطاع الصناعي تعرض لاضرار جسيمة بعد احداث ٢٠٠٣/٤/٩ وما صاحب ذلك من انفلات امني كبير رافقه اعمال السلب والنهب اضافة الى الاضرار الناجمة عن العمليات العسكرية والقصف الجوي الامريكي لعدد من معامل هذه الشركات حيث بلغت خسائر القطاع المختلط بسبب ذلك حوالي ٢٧٧و٣٣مليار دينار بالعملة المحلية ٢٠ مليون دولار بالعملة الصعبة ولم يتم تعويض الشركات عن هذه الخسائر لانها غير مشمولة بالغطاءالتاميني كونها تمت في ظروف حربية وقد بلغت خسائر

بعض هذه الشركات ما يفوق رأسمالها وهذا يعني من الناحية القانونية ان يتم تصفيتها ومع ذلك استطاعت هذه الشركات اعادة عجلة الانتاج نسبيا وفي حدود الامكانات المتاحة امامها وذلك لان الانفلات الامني قاد الى الفوضى وعدم الانضباط واخضاع الادارات الى مطالب زيادة الاجور وتحصيل المكافآت المالية والارباح برغم الخسارات الباهظة التي تعاني منها الشركات وانخفاض انتاجها وضعف التسويق ولغرض توفير الدعم والمساعدة على تحريك عجلة الانتاج الاقتصادي لهذه الشركات فقد اقترحنا على الجهات العليا بان يتم اقراض هذه الشركات مبلغاً اجمالياً قدره (٢٠)مليون دولار وبفائدة بسيطة لا تتجاوز ٣٪ وعلى اساس قيام الشركات بتسديد هذا القرض خلال خمس سنوات وان يبدأ الاستقطاع بعد خمس سنوات من استلام القرض على الاقل وباربعة اقساط سنوية كما وتم طلب تفعيل قانون العمل وتطويره وتشكيل اتحاد واحد للعمال يضم كافة الاتجاهات والغاء تعديلات سلطة الائتلاف لقانون الشركات وإعادة تمثيل منتسبي الشركات في مجالس اداراتها على اساس الانتخاب وان تعمل الدولة على الحد من اغراق الاسواق بالمنتجات المماثلة للانتاج الوطني وفرض رسوم كمركية عالية على المنتجات المستوردة وكذلك تفعيل الجهات الرقابية التجارية والنوعية والصحيةعلى المعروض السلعي في السوق العراقي وفيما يتعلق بشمول منتسبي القطاع المختلط بقانون التقاعد فهنالك مفاتحة لوزارة المالية بهذا الشان شاكرين لكم حسن اهتمامكم ..

مع التقدير مسؤولة الاعلام
وزارة الصناعة

رسالة العدد

الى انظار السادة المسؤولين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بغداد/ المدى

نحن لفيف من اساتذة وطلبة الدراسات المستقبلية في مختلف الجامعات والمراكز البحثية العراقية ، نعاني عدم وجود دراسات عليا (دكتوراه)في هذا الاختصاص وذلك بعد تجميد قسم الدراسات المستقبلية في كلية الادارة والاقتصاد –الجامعه المستنصرية منذ ما يقارب السنتين حيث تم قبول وجبة وحيدة من الطلبة في الموسم الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبواقع عشرة طلاب في مرحلة الدكتوراه ولكن عمادة الكلية قامت وبعد فترة بأصدار قرار يقضي بتجميد الدراسة في القسم على الرغم من وجود عدد كاف من الاساتذة والاساتذة المساعدين في نفس الاختصاص وحسب الضوابط المعمول بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .لقد توجهنا اكثر من مرة الى الكلية للاستفسار عن امكانية اعادة الدراسة في القسم الا ان الجواب كان برمي الكرة في ملعب الوزارة الا اننا فوجئنا عند مراجعتنا للدراسات العليا في الوزارة بان الكلية هي المسؤولة بشكل مباشر عن تقديم طلب لاعادة الدراسة لتقوم بعدها الوزارة بأتخاذ الاجراءات المطلوبة بإداراج دراسة الدكتوراه ضمن الخطة السنوية .

ان الدراسات المستقبلية هي من الدراسات المهمة جدا في وقتنا الحاضر حيث تدخل وبشكل مباشر في الكثير من المجالات الحيوية والستراتيجية وتساهم بشكل مباشر في تحديد السياسات والاتجاهات المستقبلية في مختلف المجالات والتي تدفع بعجلة التطور في بلدنا العزيز العراق، راجين المسؤولين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعه المستنصرية النظر اولا بأهمية هذا الموضوع وبيان القول الفصل في الجهة التي تقرر اعادة الدراسة بهذا الاختصاص الدراسي المهم وبنفس الوقت النظر بعين العطف لهذه المجموعه من الاساتذة والباحثين والطلبة الذي يودون اكمال دراساتهم العليا وخدمة بلدهم العزيز.

مشاهدات

ستوتة

الدراجة النارية ذات الثلاث عجلات والسلة المعدنية التي خلفها بدأت تغزو شوارعنا خاصة في المناطق السكنية الفقيرة ولا نعلم دلالتها ان كانت تقليدا لدول شرق اسيا والهند او ان ازمات الوقود المتلاحقة قد افرزتها.

التفات

دائما ما اسمع صوتاً ينادي وانا اقطع رصيف شارع فالتفت الى الوراء ظنا مني بان هناك من يدعوني وعندما اتحقق من الامر اجده مواطنا يستخدم هاتفه النقال للحديث من خلاله الى اخر ولكن بصوت عال

شارع ابي نواس

رغم الاستتباب الامني الذين شهدته عاصمتنا الحبيبة والذي نتمنى ان يدوم عليها والى الابد ولكن شارع ابي نواس لم يعد الى ايامه الاولى ايام الكازينواهات والمطاعم والعوائل المتنزهه على شاطيء دجلة ..الامر يحتاج الى وقفة.

نفايات

المناطق التي شهدت توترات امنية استدعت السيطرة عليها من قبل قواتنا الشجاعة وعاد اليها الهدوء برغم انف من اراد العبث بامنها ..الخدمات البلدية المقدمة لها ما زالت دون المستوى المطلوب وتكدست النفايات في شوارعها العامة على برغم من وجود فرق تنظيف ولكن يبدو بانها ليست بالعدد الكافي

روح

تثبت الايام والتجارب بان التيار الكهربائي بمثابة الروح من الجسد في اية مدينة ووجوده يملأها نشاطا ويبعث فيها الحياة والحركة وبالعكس انقطاعه يعني الشلل والسكون ..ياترى هل يعود لنا التيار الكهربائي بلا جدولة ولا انقطاع ..متى ؟

دورات

العديد من الشباب العاطلين عن العمل من الذين نلتقيهم بالقرب من دوائر الرعاية الاجتماعية يقولون لنا انهم ادخلوا دورات مهنية للعمل في المصانع ولكننا لا نكاد نرى دخاناً لها فيا ترى لمن يعدونهم؟

صورة وتعليق

تعاون

عدسة
سعدالله
الخالدي